

المفوضية الجنوبية تحذر من ثورة جياع عارمة

قطع الرواتب أشع جرائم الحرب وأبشع صور الإبادة الجماعية

الأمناء | قسم التقارير:

حذرت المفوضية الجنوبية المستقلة لمكافحة الفساد من ثورة جياع عارمة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري الذي عقدته الهيئة التنفيذية العليا للمفوضية الجنوبية المستقلة لمكافحة الفساد لشهر فبراير الجاري في تاريخ 20/2/2021م بالعاصمة الجنوبية عدن.

وناقش الاجتماع عدداً من القضايا التنظيمية المتعلقة بفرع المفوضية في محافظة أبين، مشيداً بنشاطه رغم محاولات بعض الجهات الفارقة في وحل الفساد والإفساد عرقلة تحرك قيادته.

وشدّد الاجتماع على سرعة تأسيس فرع عدن.

وناقش الاجتماع بمسؤولية وطنية وأخلاقية المستجدات الخطيرة المتعلقة بحياة شعبنا الجنوبي وقواته العسكرية والأمنية، وأخطرها قضية قطع الرواتب، التي تنذر بثورة الجياع العارمة، وقضية مافيا الأراضي التي تجاوزت الحدود في النهب والبسط وفوضى البناء العشوائي. وأقر الاجتماع إرسال الرسائل الآتية:

الرسالة الأولى

إلى قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي: أنقذوا شعب الجنوب الذي لم يفوضكم لإدارة قضيته السياسية المشروعة والتعبير عن إرادته وخياراته واستحقاقاته وأهدافه المعلنة التي قدّم من أجلها أعلى التضحيات، وإنما فوضكم كذلك لحماية وجوده وصيانة حقوقه في الأمن والاستقرار، والأمن الغذائي والعيش الكريم واستعادة ثرواته وموارده المنهوبة. أنقذوا شعبكم من الموت جوعاً ومرضاً بسبب قطع الرواتب المخطط والممنهج من الجهات التي تمادت في الفساد والإفساد والإجرام والإرهاب والقتل الجماعي، ضمن حربها الشاملة المكشوفة والمقنعة ضد الجنوب، فقطع الرواتب هو أبشع جرائم الحرب وأبشع صور الإبادة الجماعية.

أنا نبلغكم أن السيل قد بلغ الرُبى وأن صبر شعبنا وتحمله قد نفذ وأن أغلب الأسر تختزل الوجبات إلى وجبة واحدة في اليوم لا تسمن ولا تغني من جوع، وأن العديد من الأسر الجنوبية الكريمة والعزيرة لا تجد ما تأكله ولا دواء لمرضاهما، لا سيما تلك الأسر التي تعتمد على الرواتب وليس لديها مصادر دخل أخرى، في ظل التصاعد الجنوني للأسعار، والانهايار المتواصل للقيمة الشرائية للعملة، وفي ظل التلاعب



انقطاع مرتبات القوات المسلحة الجنوبية واستمرار رواتب جهات مأرب والساحل تمييز مكشوف

نطالب المحافظ للمس بتوريد موارد عدن إلى البنك الأهلي لتوظيفها لمصلحة شعب الجنوب

نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن خطة لابتلاع موارد الجنوب وحرمان شعبه منها

الأهلي (الجنوبي) تحت حساب خاص بالمحافظة لتوظيفها في مصلحة أبناء عدن وأبناء الجنوب وصرف الرواتب بدلاً من توريدها إلى البنك المركزي اليمني لتكون فريسة للفاسدين، ويكون مصيرها أسوأ من مصير الوديعة السعودية، ولتتقن أن هذا القرار مشروع أسوأ وقياساً ومقارنة بمحافظة مأرب التي لا تُورد إيراداتها إلى البنك المركزي بعدن وإنما تستغلها لمصلحة أبنائها.

لقد تبين وثبت أن قرار شرعية الفساد والإفساد بنقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن إنما كان بتفكير وتخطيط مغرض، ليكون وعاءً لابتلاع موارد عدن ومحافظة الجنوب الأخرى للتحكم بها وحرمان شعب الجنوب منها وتوظيفها لتنفيذ مشاريع القوى الاحتلالية اليمنية وتسخيرها في الحرب ضدّ الجنوب التي تتعاون وتتناغم فيها تلك القوى الاحتلالية بشقيها الشرعي والانتقالي، فيقهر شعب الجنوب ويقتلونه بموارده وثرواته، فلم تكفهم موارد ثروات الجنوب النفطية والغازية والمعدنية والسمكية وغيرها التي يتشبهون بها ويضاعفون وتيرة نهبها واستنزافها.

الرسالة الثالثة

إلى أهل الخير: ناشدكم إلى مد يد العون والمساعدة والإغاثة للأسر المحتاجة التي تتضور جوعاً، وهي عزيزة وعفيفة في بيوتها.. ابحثوا عنها بوسائلكم الزهية والأمنية، ونشكر أولئك الذين فتحوا أفراناً لتقديم الخبز للأسر المحتاجة في عدن وأبين.

الرسالة الرابعة

إلى قيادة التحالف العربي: ندعوكم إلى إعادة النظر في التعامل مع شعب الجنوب وقواته العسكرية والأمنية، ومقابلة الوفاء بالوفاء، وتحمل المسؤولية الدينية والأخلاقية والإنسانية وأداء الواجب وتقديمه لمن يستحقه.

الرسالة الخامسة

إلى أعضاء الجمعيات السكنية في العاصمة عدن وملاك الأراضي: ندعوكم إلى الاستعداد لتلبية نداءنا ومعنا الجهات المعنية المسؤولة والحريصة على جمعياتكم السكنية وأراضيكم التي تتعرض للنهب والسطو وفوضى البناء العشوائي والبيع والشراء فيها في الوقت المناسب الذي تحدده لكم للضغط على الفاسدين والنافذين لوقف عبثهم ومحاسبتهم واستعادة حقوقكم المسلوقة.

جبهات الجنوب الصامدة. إن الله لا يقبل تعذيب شعبي مؤمن وكريم وأبي وصديق ووفي لقيادته وواثق بها، وإن سكوت قيادته ظلم وقهر، فافعلوا شيئاً ينقذ شعبكم من الموت الجماعي والإذلال وإضعاف قواته العسكرية والأمنية الصامدة في الجبهات.

إننا نخاطبكم أنتم باسم شعبكم، ونلومكم أنتم، فلشعبكم عليكم حق رفض تجويعه وإذلاله وقهره، ولا نخاطب المحتل، ولا نلومه ولا نشكو إليه، ولا نستنكر أفعاله بل نواجهه بكل وسائل الرفض.

الرسالة الثانية

إلى القائد أحمد حامد للمس محافظ عدن: إننا لنبارك باسم أبناء عدن وأبناء الجنوب قاطبة خطواتك وقراراتك الجريئة والشجاعة والعدالة والمنصفة، لا سيما المتعلق منها بالبدء بمحاربة الفساد ووقف طاحونه وتحفيف منابعه.

كما نقدّر تجاوزك مع اعتصام العسكريين والأمنيين الجنوبيين وخطواتهم التصعيدية، ومساعدك للتخفيف من معاناتهم، بيد أن وضعهم عاد إلى المربع الأول، وأن معاناتهم عادت إلى نقطة الصفر مع تعميم ذلك على كل الوحدات العسكرية والأمنية الجنوبية كما تقدم.

إننا إذ نقدّر مواقفكم نتمنى عليكم الإقدام على خطوة شجاعة وجريئة هي حق وعدل وإنصاف لإنقاذ أبناء عدن وأبناء الجنوب، وهي اتخاذ قرار بتغيير مسار موارد عدن بتوريدها إلى البنك

السياسية والإدارية والعسكرية التي تحصل على الرواتب والمكافآت العالية وتستنزف الموارد الجنوبية والمنح المقدمة، فلا يكثر أولئك لمعاناة شعب الجنوب وقواته العسكرية والأمنية، لا سيما الجنود العسكريين والأمنيين الجنوبيين. إن ما يلاحظ من مظاهر حركة البناء والحركة التجارية والأفراح بالأعراس وغيرها، وبعض مظاهر الترف والبذخ التي توحى بأن الحياة طبيعية، وأننا نبأخ في الوصف ونهول في تصوير حياة الناس إنما هي محدودة ومحصورة على بعض المغتربين والتجار والقيادات السياسية والعسكرية، أما الجانب الآخر من حياة الأسر الجنوبية فيبعث على الأسى والألم والحزن والشفقة والخجل والقهر.

إن الرواتب هي حقوق مشروعة لا تبرر ظروف الحرب إنقطاعها، فلم تنقطع الرواتب في كل حروب العالم، وإذا تعذر الإيفاء بها فإن الدول والسلطات المعنية تحلها ببدائل وتعويضات أخرى للحفاظ على حياة شعوبها ومقاتليها.

إن المماطلة والتسويف والوعود العرقوبية بصرف الرواتب، وأسطوانة الإكراميات المصروفة والموعودة هي مسكنات ومهدئات لا تجدي، ولا تمنع ثورة الجياع، فقد تكررت الوعود والعهود السرابية الرامية لإذلال شعبنا الجنوبي وموته البطيء، وإضعاف قواته العسكرية والأمنية لتمير مشاريع القوى الاحتلالية اليمنية المكشوفة، وتحقيق الأهداف المغرضة بعد أن انكسرت مليشيا تلك القوى بصخرة

بالإغاثات الغذائية والدوائية الممنوحة من مركز الملك سلمان والمنظمات الدولية.

إننا في المفوضية الجنوبية المستقلة لمكافحة الفساد، بوصفنا مفوضي شعب الجنوب في مكافحة الفساد والإفساد، ومندمجين به وقريبين من معاناته المفروضة عليه قهراً، نلمس ما لم تلمسه، ونشاهد ما لم تشاهده من صور فضيحة لمجاعة قاتلة وقاهرة، وتنهال علينا الشكاوى من كل حدب وصوب تجعلنا نشعر أن ثورة للجياع قادمة لا محالة لا نرحم أحداً، وربما تصعب السيطرة عليها إذا استمر هذا الوضع ولم تسارعوا في الضغط على الجهات المعنية لدفع الرواتب المقطوعة المتراكمة.

إن الرواتب المقطوعة والمتراكمة تجاوزت 40 شهراً من الأعوام 2016 و2017 و2018 و2019 و2010 للعسكريين والأمنيين المتقاعدين والمتقاعدين والمقصيين قسراً، فضلاً عن شهر فبراير 2021 إذا ما استمر الانقطاع، ثم شمل قطع الرواتب لـ 7 أشهر من العام الماضي 2020م كل الوحدات العسكرية والأمنية الجنوبية المداومة بما في ذلك المرابطين في جبهات الصمود والتصدي والدفاع عن الأرض والعرض والشرف الجنوبي والعربي في الضالع وأبين وكرش والصبحة، في ظل استمرار رواتب جهات مأرب والساحل الغربي، وهي مفارقة مفضوغة وتمييز مكشوف، وفي ظل استقرار وضع القيادات